الحركة التعاونية وتطورها في مصر *

للدكتور توفيق أحمد

أساس التعاون وشعاره

يقوى

التعاون ويعظم بكثرة الأشخاص الذين يضعون مجهوداتهم وما يملكونه من وسائل الحياة المادية والأدبية في حظيرته ، فأساسه إذاً الأشخاص المشتركون من غير نظر إلى ما يفضل به بعضهم على بعض من مجهود ومال . ولذلك جعل شعار التعاون .. الأخاء .. والمساواة .. والعدل. وقد نصت جميع النظم التعاونية على أن الأشخاص المشتركين والذين يتكون منهم كيان « التعاون » سواسية مهما يكن الفرق بينهم فيما يقدمونه للتعاون من مجهود ومال . إن التعاون كالصرح ، فكل عضو مهما صغر شأنه فهو لبنة في بناء هيكله إذ لا يفضل عضو على آخر مادام كل يعمل مخلصا في سبيل مصلحة المجموع .

وإذا كان التعاون يقضي بالمساواة بين الأعضاء فهو يقضي أيضا بأن تكون المكافأة على قدر المجهود ، إذ التعاون ليس إلا وسيلة تمكن أعضاءها من الإنتفاع بمجهوداتهم ومواردهم ، فهو جماعة اقتصادية يجب أن يكون نصيب كل من الربح بقدر ماله من رأس مال . ورأس المال في التعاون هو ما يبذله العضو من عمل ومال .

فنظام التعاون يقضي بالأخاء والمساواة في المعاملة الإعتيادية ، وفي الإشراف على أعمال التعاون . ويقضي بالتفريق في المكافأة وتوزيع الربح وهذا هو العدل ، إذ من الظلم أن يحرم عضو ثمرة عمله ، كما أنه من الظلم أن يعطى آخر مكافأة على ما لم يعمل . فإن كلا الأمرين داع إلى الفتور وانحلال الروابط .

■ الدكتور توفيق أحمد : وكيل مصلحة الإقتصاد الزراعي بوزارة الزراعة سابقا .

* من محاضرات الموسم الثقافي لجمعية خريجي المعاهد الزراعية ، ألقيت بدار نقابة المهن الزراعية وجمعية خريجي المعاهد الزراعية يوم السبت ٤ نوفمبر سنة ١٩٦١ .

غاية الجماعة التعاونية فى سيرهم هى الإقتصاد بكافة الوسائل الممكنة وذلك بحذف الوسيط .

إذا حللنا التعاون إلى العناصر التى يتكون منها نجدها :

١ — الأشخاص الذين تتكون منهم الجماعة المتعاونة .

٢ — رأس المال .

٣ — المجهود المشترك (العمل) .

٤ — الإشتراك فى المهنة .

مقدمات بعث الفكرة التعاونية

إستمر سوء الحالة الاقتصادية فى مصر حوالى نصف قرن من الزمان ولم تفكر الحكومة إلا بعد انتصاف القرن الحالى فى الإصلاح الاقتصادى من جميع نواحيه ، وكان فى الماضى معظم مجهودها منصرفا إلى مشروعات الرى كإنشاء خزان أسوان وغيره وشق الترع والمصارف فى الوجه البحرى ، وتحويل رى الحياض فى الوجه القبلى إلى رى صيفى فلم تغير هذه المشروعات فى أكثر من إيجاد مساحات واسعة للزراعة ، فازدادت كميات المحاصيل وخصوصا القطن (لتموين مصانع الغزل والنسيج البريطانية) . أما ترقية الأحوال الإقتصادية الأخرى ، والعمل على تحسين حالة الصانع المصرى ، وانتشال الزراع من مخالب الفقر فلم توجه الحكومة لها العناية الواجبة مما أدى بذوى الرأى والمستنيرين ومن يظهر بينهم من مصلحين إلى الشعور بأن علاج هذه الحالة يجب أن يوكل إلى الأمة نفسها . وقد ظهر فى أوائل القرن الحالى طبقة من المصريين الذين تعلموا بمصر وأوروبا وأدركوا سوء الحالة الإقتصادية فقاموا ينشرون الدعاية لعلاج الحالة بكل الوسائل معتمدين على وطنية أبناء البلاد وتطلع المستنيرين منهم إلى تحرير بلادهم إقتصاديا الذى هو دعامة الاستقلال السياسى .

وكان من البين أن التعاون والعمل على نشر المنشآت التعاونية هو الملجأ الذى يجب الالتجاء إليه لعلاج الحالة الإقتصادية والاجتماعية ، وكان بطل هذه الدعوة هو المرحوم عمر لطفى بك ، مؤسس النهضة التعاونية فى مصر . فهو أول مجاهد

مصرى فى سبيل إنقاذ الطبقات الفقيرة من مخالب الفقر ، وفى العمل على تنظيم جهودهم وترقية شئونهم المادية والأدبية عن طريق التعاون ، وأصبح من الحق أن يسمى « أبو التعاون المصرى » . كان وكيلا لمدرسة الحقوق ثم ترك خدمة الحكومة واشتغل بالمحاماه ، وكان يقينه أن مصر فى حاجة إلى تأسيس نهضة إقتصادية عامة تتشلها من تحكم رءوس الأموال الأجنبية وسيطرتها على مجهودنا الإنتاجى . واشتغل المرحوم عمر « بك » لطفى بالتعاون من حوالى سنة ١٩٠٦ وقام برحلات إلى أوروبا وتعرف فى إيطاليا بزعيمها التعاونى « لويجى لوزاتى » وقد التقيا هند غرض واحد وهو رفع شأن الوطن عن طريق التعاون فكانا صديقين حميمين .

مراحل نشأة الحركة التعاونية

١ — المرحلة الأولى (١٩٠٨ إلى ١٩٢٣) :

إزاء حالة مصر الاقتصادية السيئة قام نفر من أخلص أبناء مصر وأبرهم بها وعلى رأسهم المرحوم عمر « بك » لطفى بالعمل على نشر الدعوة التعاونية بجد ونشاط وعزيمة لا تعرف الملل . وهو من رجال مصر الأفذاذ الذين عرف عنهم الحب الخالص لبلادهم والسعى المتوالى لاصلاح حالها ، ولم يكن حبه من نوع الدعاية والاعلان عن النفس ، كلا بل كان ذلك الحب الدفين الصامت الذى لا يرضى صاحبه إلا بالعمل لما فيه خير الناس جميعاً .

كان من رأى المرحوم عمر « بك » لطفى أن خير دواء لعلاج حالة الفلاح إقتصاديا واجتماعيا هى النقابات الزراعية ، وكانت عنايته موجهة بالذات لايجاد نقابات للتسليف الزراعى لأنها أنجع وسيلة لحفظ ثروة الفلاح وإنقاذها من يد المرابين .

لقى عمر « بك » لطفى من الجمعية الزراعية أذنا صاغية ومساعدة فاهتمت بالأمر لادخال النظام التعاونى ، وانعقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ ، وعينت لجنة من الاخصائيين وكان من بين أعضائها المرحوم عمر « بك » لطفى لدراسة النقابات الزراعية ، واختيار أحسن النظم وأكثرها ملاءمة لمصر ، وتقديم تقرير عنها .

وقد اختارت اللجنة نوعين من نظم التعاون :

النوع الأول — النقابات الزراعية لشراء حاجات الزراع وبيع حاصلاتهم .

النوع الثانى — صناديق التسليف لتقرض الفلاحين مايحتاجون إليه من النقود حتى لا يضطروا إلى بيع حاصلاتهم بثمن بخس لشدة حاجتهم إلى المال .

كذلك اقترحت اللجنة قانوناً خاصاً لنظام التعاون فى مصر أسوة بالبلاد الغربية ، واقترحت أيضا إنشاء لجنة مستديمة لتنشيط حركة التعاون فى مصر :

قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٩ بمشروعى القانون واللائحة العمومية ، ثم سعت الجمعية لدى الحكومة لقبول هذين المشروعين ولكن الحكومة جعلت هذين المشروعين فى زوايا النسيان .

لم يفت ذلك فى عضد رجل التعاون عمر « بك » لطفى ، بل والى سعيه فى نشر الدعوة بجد واجتهاد ، واتخذ من إيطاليا بعض النماذج التعاونية وحور فيها بما يطابق حالة المصريين ، وبدأ يؤسس النقابات والشركات التعاونية بنفسه .

وأنواع الجمعيات التعاونية التى كان يرمى إلى تأسيسها المرحوم عمر « بك » لطفى هى :

١ — شركات التعاون المالى فى المدن لتكون مصـــدر التسليف للتجار والصناع .

٢ — النقابات الزراعية فى القرى والأرياف لتسهل للفلاحين الحصول على شراء حاجاتهم وبيع حاصلاتهم ، وتكون أيضا مصدرا للتسليف .

٣ — شركات التعاون المنزلى لضمان جودة الصنف ومهاودة الثمن للأعضاء .

كانت أول شركة أسسها هى شركة التعاون المالى فى القاهرة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩ على مثال بنك التعاون فى إيطاليا ، وهى شركة مساهمة لأجل تسليف أعضائها بواسطة التعاون ، وصدر بها الأمر العالى فى ٢٧ يناير ١٩١٠ . وقد خطت هذه الشركة نحو التقدم والفلاح رغم كثير من العقبات صادفتها فى طريقها ، وما زالت إلى الآن تعمل بنجاح .

أما النقابات الزراعية التى دعا إلى تأسيسها فقد انحصر غرضها فى شراء البذرة والسماد وما يلزم من أدوات زراعية ، وكذلك بيع الحاصلات الأعضاء .

والتسليف . وبلغ عددها حوالى ١٤ نقابة إلى قبيـــل وفاته إلى رحمة الله فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١١ ، وإلى ٢٣ نقابة فى سنة ١٩١٤ . وكان يسعى لتأسيس نقابة عامة للتعاون المنزلى والزراعى ، ولكنه لم يتم هذا المشروع فأتمه شقيقه الأستاذ أحمد « بك » لطفى المحامى، وتأسست النقابة العامة فى أوائل سنة ١٩١٢ وكان الغرض منها توحيد التعاون بالبلاد ، وإيجاد مكان مركزى له بمدينة القاهرة ليتمكن بواسطته من نشر الدعوة التعاونية فى أنحاء البلاد . أما شركات التعاون المنزلى ، فهى شركات القصد منها التعاون والإقتصاد وذلك بشراء الحاجات المنزلية بالجملة لتوزيعها على الأعضاء كل حسب طلبه ليضمن لهم جودة الصنف ومعاودة الثمن وهذه الشركات مدنية الشكل، ومسئولية الأعضاء فيها محدودة برأس المال وقد تأسست وقتها فى سنة ١٩١٤ — ١٧ شركة تعاونية فى القاهرة والاسكندرية وعواصم القطر . وقد نجحت هذه الشركات وأدت كثيرا من الخدمات لأعضائها .

وفى سنة ١٩١٤ أعدت الحكومة مشروعا جديدا للتعاون ، وعرضته على الجمعية التشريعية ، وعطلته إندلاع الحرب العالمية الأولى .

وكان مشروع قانون التعاون سنة ١٩١٤ من آثار النهضة التعاونية التى أسسها عمر « بك » لطفى بعد أن تنبهت الأمة والطبقة المستنيرة إلى ما يعود على البلاد واليد العاملة من رقى بسبب التعاون ، فطولبت الحكومة بسن قانون للتعاون ، ومد الجمعيات بالمعونة المادية ليتسع نطاق الحركة التعاونية ، فلم تبد الحكومة اهتماما إلى سنة ١٩١٤ إذ وضعت مشروع قانون للتعاون الزراعى عرضته على الجمعية التشريعية فعدلت فى بعض مواده تعديلا غير جوهرى وأقرته فى أواسط يونيه ١٩١٤ .

وقد تناولت أقلام الكتاب هذا القانون بالنقـــد خصوصا الأستاذ عبدالرحمن الرافعى فى كتابه القيم « نقابات التعاون الزراعية » ، وهو أول كتاب ألف عن التعاون فى مصر . وقد انتقد الأستاذ الرافعى نقص هذا القانون والقيود والعقبات التى تهدد حياة الجمعيات ، فقد كان إتباع هذا القانون اختياريا فضلا عن عدم اشتماله على المساعدة المادية ، ولم تبد الحكومة أى ميل لإعانة التعاون بالمال .

ولعل هذا القانون كان خطوة لا بأس بها ربما أعقبتها خطوات أخرى لولا قيام الحرب العظمى فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وحدثت التغييرات السياسية بمصر مما أفضى إلى إلقاء هذا القانون فى زوايا المهملات فلم تصدره الحكومة .

وقد تقلبت الأحوال العامة بمصر من سياسية واقتصادية واجتماعية ، فلم تفته الحرب سنة ١٩١٨ حتى تضعضعت حالة الجمعيات التعاونية ولم يبق من النقابات أكثر من ١١ نقابة مع ما صارت إليه من ضعف وتفكك ، كما أفلست بعض الجمعيات الاستهلاكية الصغيرة ولم يبق إلا الجمعيات الكبيرة فى القاهرة والإسكندرية وبعض عواصم أخرى ، أما جمعية التعاون المالى بالقاهرة فقد ناضلت فعاشت بفضل المبادىء القومية التى شيدها عليها مؤسسها المرحوم حسن « بك » لطفى .

على أنه لم يغب عن الطبقة المستنيرة أن تناضل عن التعاون إبقاء على نهضة تعبت الأمة فى تأسيسها ، كما ظهر فى سنة ١٩١٧ كتاب « التعاون فى الزراعة » للأستاذ صادق « بك » حنين .

ولما قامت ثورة الاستقلال بمصر سنة ١٩١٩ ، كان من شأنها إحداث نهضة عامة فى كل ناحية من نواحى الحياة فكان للأحوال الاقتصادية منها حظ وفير . وكان من أثر هذه النهضة العامة أن وجهت وزارة الزراعة عنايتها نحو إحداث حركة تعاونية بالبلاد ، وخاصة لنشر الجمعيات التعاونية الزراعية ، فأنشأت « قسم التعاون » ليكون إدارة خاصة ، يسهر على نشر الدعوة التعاونية ووضع الخطط والنظام للإرشاد والتأسيس ، والإشراف على الحركة التعاونية حتى تنبعث الروح التعاونية فى نفوس الأهلين .

٢ — المرحلة الثانية (١٩٢٣ إلى ١٩٢٧) :

وكانت أولى الخطوات أن أصدرت الحكومة فى سنة ١٩٢٣ قانونا للتعاون جعلته خاصا بالمنشآت التعاونية الزراعية لإرشاد المزارعين إلى تأسيس الجمعيات التعاونية الزراعية بأنواعها . وقد أحدث إصدار هذا القانون ، ونشاط قسم التعاون حركة تعاونية لا بأس بها ، فأنشىء نحو ١٤٠ جمعية تعاونية زراعية للبيع والشراء والتسليف طبقا للقانون ، وأكثرها فى الوجه البحرى .

ولقد قرنت هذه الحركة فى هذه المرحلة بعامل مهم من عوامل النهضة وهو ظهور المؤلفات التعاونية ، التى هى دعامة قوية ليتأصل غرس التعاون وينمو ويثمر ، وهى بحسب تاريخ صدورها :

عنى الدكتور حسين الرفاعى بتعريب كتاب « روح التعاون » ، وهى بمجموعة مقالات « وليم كنج » التى كانت تنشر فى مجلة التعاون ، وأيضاً رسائل له فى أخريات حياته . ظهر هذا الكتاب سنة ١٩٢٢ .

ثم الأستاذ إبراهيم رمزى (مفتش التعاون بوزارة المعارف) له كتاب « الجمهور فى التعاون الزراعى » سنة ١٩٢٤ . وكتاب « مبادىء التعاون » سنة ١٩٢٧ .

أما الأستاذ الدكتور إبراهيم رشاد فقد أخرج كتابه الممتع « التعاون الزراعى » سنة ١٩٢٥ .

وأصدر الدكتور يحيى أحمد الدرديرى كتابه « التعاون » فى سنة ١٩٢٦ .

ولا شك أن لهؤلاء يرجع الفضل فى تأسيس النهضة التعاونية بعنايتهم بالناحية العلمية للتعاون .

وبفضل ما بدا من الأمة والبرلمان من الرغبة فى إحداث حركة تعاونية واسعة النطاق ، ولما تبينته وزارة الزراعة من أن قانون سنة ١٩٢٣ لم يحقق هذه الرغبة لما فيه من مواطن الضعف ، وما تخلل أحكامه من إيجاز أو خروج على التعاليم التعاونية ، فقد شكلت الوزارة فى سنة ١٩٢٦ لجنة من خيرة الرجال الإقتصاديين بمصر لبحث الموضوع واقتراح ما يكفل تلافى ذلك النقص .

٣ — المرحلة الثالثة (١٩٢٧ إلى ١٩٤٤) :

انتهت اللجنة سالفة الذكر بوضع مشروع جديد لقانون تعاونى يكفل للبلاد القيام بحركة تعاونية واسعة النطاق . ولهذا القانون ميزات كثيرة ، منها أنه جعل عاماً ينظم كافة المنشآت التعاونية ، ومنها أنه نص على مساعدات مادية تقدمها الحكومة للجمعيات . وعرض هذا القانون على البرلمان فى يونيه سنة ١٩٢٧ فأقره بعد تعديلات بسيطة ، وأصدر فى يوليه ١٩٢٧ .

وبصدور قانون ١٩٢٧ بدأت المرحلة الثالثة من تطور الحركة التعاونية فى مصر ، وهى مرحلة انتشار التعاون الإستهلاكى إلى جوار التعاون الزراعى .

والواقع أن قانون سنة ١٩٢٧ لا يمكن اعتباره مولد الحركة التعاونية الإستهلاكية فى مصر ، إذ الحقيقة أن تاريخ نشأة هذا النوع من الجمعيات يرجع إلى المرحوم عمر « بك » لطفى .

وسارت حركة تأسيس الجمعيات التعاونية المنزلية فى مصر بطيئة فى مبدئها فلم تؤسس غير جمعية واحدة فى كل من سنى ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ وهى جمعيات الإسماعيلية والسويس والحوامدية على التوالى ، وفى سنة ١٩٣١ لم تؤسس أية جمعيات من هذا النوع ، ولكن عاد النشاط لتأسيسها سنة ١٩٣٢ ، وازداد من هذا التاريخ رويداً رويداً خصوصاً عندما نظم تمويل الجمعيات التعاونية ، ويرجع هذا النشاط إلى إنشاء بنك التسليف الزراعى سنة ١٩٣١ الذى عهدت الحكومه إليه إقراض الجمعيات .

ولما نشبت الحرب العالمية الثانية كانت حافزاً قوياً لإنتشار التعاون وزيادة عدد جمعياته وإنشاء جمعيات استهلاكيه فى مختلف المدن والقرى ، وأقبل الأهالى على تلك الجمعيات التى كانت تكفل لهم الحصول على مواد التموين وتحميهم من جشع التجار .

فلما كانت سنة ١٩٤٤ بلغ عدد الجمعيات التعاونية بين زراعية واستهلاكية وخلافها ١٩٣٣ جمعية ، عدد أعضائها حوالى ثمانمائة ألف عضو ، ورءوس أموالها حوالى مليون وربع جنيه ، واحتياطيها ٢٣٦ ألف جنيه ، وأرباحها ٢٢٩ ألف جنيه ، وكانت قيمة معاملاتها ٨,٢٥ مليونا من الجنيهات . وكان الوقت قد حان لتطورات الحركة التعاونية أن تدخل مرحلتها الرابعة ، وهى المرحلة التى تستوجب أن يهيء فيه المشرع للتعاونيين نصيبا من الإشراف على حركتهم التعاونية وتسيير دفتها ، ويعدهم لتولى شئونها بأنفسهم فى المستقبل .

٤ — المرحلة الرابعة (١٩٤٤ إلى ١٩٥٢) :

وبصدور قانون التعاون فى سنة ١٩٤٤ نصا على أن الجمعيات التعاونية بشتى أنواعها أن تكون فيما بينها إتحادات تقوم بمهمة التفتيش على أعمال الجمعيات

ومراجعة حساباتها وإرشادها ، وتتولى كذلك مساعدة الأهالى على إنشاء جمعيات تعاونية بتعليمهم وبث الروح التعاونية فيهم ، إلى أن تأخذ هى عاتقها باختصار كل الأعمال التى تقوم بها مصلحة التعاون التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية .

وبالفعل صدر القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ مكملا للقانون السابق الذى صدر سنة ١٩٢٧ ، والذى كان قد اقتصر النص فيه على جواز إنشاء اتحادات تعاونية ، فزاده تفصيلا ونص صراحة على تكوين الإتحادات المذكورة لتحل تدريجيا محل مصلحة التعاون الحكومية فى جميع اختصاصاتها .

وعقب صدور هذا القانون بدأت الجمعيات فى إنشاء اتحادات إقليمية لها ، ثم اندمجت الإتحادات الإقليمية وكونت فيما بينها اتحادا فى كل مديرية — مقره عاصمتها — وأخيرا بدأت الإتحادات الأخيرة تكون اتحادا عاما لها مقره عاصمة الجمهورية .

وبدأ انتشار الفكرة التعاونية بين المواطنين فى الريف والحضر كما فى البيان الآتى :

تطور الحركة التعاونية الزراعية فى مصر

السنة	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	رأس المال	الاحتياطى	الأرباح	المعاملات
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٤٠	٧٥١	٧٠,٥١٧	١٩٢,٢٠٥	٧٦,٦٨٥	١٤,٠٧٧	١,٠٨٥,٠٨٨
١٩٤٥	١,٦٣٥	٥١٦,٤١٢	٦٧٢,٦١٤	١٢١,٩٧٦	٧٥,٦٣٤	٣,٤٦١,٦٩٥
١٩٥٠	١,٦٨٥	٥٢٨,٧٧٠	٦٦٨,٨١٩	٤٠٦,٠٤١	١٤١,٣٥٢	٥,٦٨٥,١٣٢

تطور الحركة التعاونية عامة مصر

السنة	عدد الجمعيات	عدد الأعضاء	رأس المال	الاحتياطى	الأرباح	المعاملات
			جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٤٠	٨٢١	٨٥,٢٧١	٢٦٩,٠٧١	٨٦,١٢٩	٣٥,٥٨٧	١,٤٨٣,٣٨٢
١٩٤٥	٢,٠١٨	٧٨١,٨١٢	١,٢٧٣,٣٥٩	٣٠٤,٨٥٩	٢٢٠,٧٨٢	٩,٣٣٨,٩٢٢
١٩٥٠	٢,٠٣٣	٧٧٨,٧٨٣	١,٣٧٥,٩٧٨	٧٧١,٤٤٢	٢٤٣,٥٣٨	١٢,١٢٩,٨٢١

حتى إذا كانت الثورة المباركة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، أخذت على عاتقها العمل للنهوض بالحركة التعاونية ودعمها بشتى الوسائل ، وقد أوجب الدستور على الدولة أن تشجع التعاون وترعى المنشآت التعاونية بمختلف صورها ، وصدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ المنظم للحركة التعاونية .

٥ — المرحلة الخامسة (١٩٥٢ — ١٩٥٦) :

كتب الدكتور جابر جاد عبد الرحمن فى مقال له : —

« لقد كنا نعيش فى ظل نظام رأسمالى حتى ثورة ١٩٥٢ ، وبدأنا نتحول إلى نظام إقتصادى اشتراكى ، كان لزاماً إذاً أن نغير نظرتنا إلى التعاون ، تلك النظرة التى كانت سائدة منذ سنة ١٩١٠ حتى سنة ١٩٥٢ ، لأنها كانت متمشية مع نظام إقتصادى هو ما نسميه بالنظام الرأسمالى .

« وكان لزاماً بعد أن بدأنا نتحول نحو النظام الاشتراكى أن ننظر إلى التعاون نظرة أخرى غير النظرة التى نظرنا بها قبل سنة ١٩٥٢ .

« نحن فى ثورة سنة ١٩٥٢ نريد أن نحقق لنفسنا النظام الذى يتمشى مع بيئتنا ومع ظروفنا الخاصة ، ولا نريد أن نكون ذيلا للغرب ولا ذيلا للشرق ولا مقلدين لهذا أو لذاك ، نحن نريد أن نعيد الثقة فى نفوسنا وأن نبنى نظامنا بسواعدنا دون أن نكون مقلدين تقليداً أعمى للغير . فما يصلح فى بلد قد لا يصلح فى بلد آخر ، وهكذا بدأنا نعيد النظر فى نظامنا التعاونى الذى استوردناه من الغرب منذ سنة ١٩١٠ ، فالنظام التعاونى الذى استوردناه من الغرب يجعل من التعاون غاية فى

ذاته ودولة فى داخل الدولة، وعلى أساس النظام الرأسمالى فإن الدولة لا تتدخل فى الشئون الإقتصادية ، ومن ثم يترك الأشخاص أحراراً ينشئون منظماتهم التعاونية ويتولون إنشاء هذه المنظمات وإدارتها دون تدخل من الدولة .

« وهكذا بدأت الحركة التعاونية فى الإقليم المصرى ، كما بدأت فى كل الأقطار العربية بعد ذلك حركة شعبية سواعدها الأفراد الذين يتبنون هذه الحركة ودون تدخل من الحكومة ، ولكن هذه الحركة الشعبية تعثرت بالنظر إلى نقص الوعى الشعبى ، وبالنظر إلى قلة المدخرات لدى الأفراد فى شعب سواده من الفقراء ، لا يملكون من المدخرات ما يسمح لهم بالإنخراط فى سلك مثل هذه المنظمات التعاونية ، الأمر الذى دعا إلى المطالبة بتدخل الدولة فى تنشيط الحركة التعاونية . تدخلت الدولة بإصدار القوانين المختلفة ، وبإيجاد أجهزة حكومية معينة تأخذ على عاتقها نشر الوعى، والإشراف على المنظمات التعاونية الجديدة لتمنع الإستغلال والإختلاسات بالإشراف على حساباتها ومراجعتها والتوريج للحركة التعاونية ، كل ذلك بصفة موقوتة . »

حتى سنة ١٩٥٢ لم تدخل الحركة التعاونية مصر وفقاً لخطة ، ولعل ذلك راجع إلى أن التخطيط نفسه لم يكن طابع العصر الذى عرف فيه التعاون ونما .

ولقد كانت الأوضاع التعاونية فى البلاد تقوم وتتفاعل مع غيرها من الأوضاع دون سياسة مرسومة أو معروفة ، ومن أجل ذلك نشأ قانون التعاون زراعياً ، ثم تعدل ، ثم أعيد تعديله ليستوعب جمعيات لم تسمح بها أوضاع القانون الأول ، ثم اشتمل على بنك التعاون ، ثم دعت الحال فى النهاية إلى قانون نهائى . فنكون قد عدلنا القانون منذ سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٦ ثلاث مرات فى ثلاثين سنة . هذا ولم يصاحب الحركة التعاونية أى برنامج إعدادى للقادة أو تدريبى للمشتغلين بالتعاون ، كما أن الأجهزة الكاملة للتعاون لم تكتمل فى الثلاثين سنة إلا جزئياً .

وقد شجعت حكومة الثورة إقامة المؤتمرات التعاونية سواء منها المؤتمرات العامة أو المؤتمرات لدراسة شئون التعاون من الناحية التخطيطية ووضع السياسة القريبة والبعيدة لتنفيذ أهدافه . وفى هذه المؤتمرات تعرف التعاونيون فى كل

إقليم لأول مرة على وصف حركتهم ، والتوزيع الجغرافى للجمعيات وعدد أعضائها ورؤوس أموالها ومعاملاتها ، كما كشفوا عن مشكلات التعاون فى الإقليم . وكان طابع المؤتمرات الإقليمية الدرس والبحث واليقظة والثورة على الأوضاع العتيقة ، وتأييد الشعبية التعاونية .

هذا وقد بدأت الحكومة فى الآونة الأخيرة تتجه نحو إعادة تنظيم التعاون على أسس جديدة ، فالإتحاد القومى فى دورته الأولى على مستوى الإقليم ، وعلى مستوى الجمهورية ينادى ويقرر أن الوقت قد حان لتعيد الدولة النظر فى التشريع التعاونى .

فالتشريع التعاونى منذ سنة ١٩٥٦ أصبح غير صالح ، ويتجه التفكير فعلا الآن لتنفيذ هذا القرار بإصدار تشريع تعاونى جديد ليتمشى مع الوضع الجديد ، بل أن قانوناً آخر قد صدر منذ أغسطس الماضى سنة ١٩٦٠ يقضى بإنشاء مؤسسات تعاونية عامة ، هذه المؤسسات العامة تلحق برئاسة الجمهورية رأساً ، مؤسسة للجمعيات التعاونية الزراعية التى ألحقت بوزارة الإصلاح الزراعى ، ومؤسسة الجمعيات التعاونية الإستهلاكية التى ألحقت بوزارة التموين ، ومؤسسة للجمعيات الإنتاجية التى ألحقت بوزارة الصناعة . هذه المؤسسات التعاونية العامة هى مؤسسات حكومية . . . الوضع تغير . . . فالمنظمات التعاونية لم تعد منظمات شعبية فقط ، بل أن الحكومة بدأت تسهم فيها . فالمنظمات التعاونية العامة هذه ستكون رؤساء للحركة التعاونية فى الجمهورية العربية المتحدة ، وسيكون لها رأس المال ، وستكون مزودة بالموظفين الإداريين والفنيين ، وستحاول أن توجه المنظمات التعاونية الموجودة فى القاعدة من طريق تمكينها من الحصول على الأيدى الفنية اللازمة الموجهة ، ويصح أن يجلس فى مجلس الإدارة فى هذه المنظمات التعاونية التى فى القاعدة مندوب عن المؤسسة التعاونية العامة يملك حق الإعتراض على القرارات التى تصدرها .

والمقصود من هذا التنظيم الجديد أنه يبعد الحركة التعاونية عن الإستغلال وأنه يمكن المنظمات التعاونية من الحصول على المال وعلى الخبرة الفنية ، والمقصود بهذه المؤسسات أن تحدد وتتضمن الخطة العامة الخاصة بالتنمية الإقتصادية

والاجتماعية ، والقطاع التعاونى على أن يكون هذا القطاع تحت توجيه الدولة ، وتحت اشرافها .

نظام الائتمان الزراعى التعاونى

وهدف الدولة من تنفيذ نظام الإئتمان الزراعى رعاية زارع الأرض الصغير الذى لم يجد قبل الثورة أى معين له والذى عاش انفراديا مسئولا عن نفسه وعن مستلزمات زراعته دون أن تكون لديه الإمكانيات اللازمة واعتبر غير مؤتمنا على المعاملة الآجله ، فمنعت عنه القروض الزراعية نقدية كانت أم عينيه ، وسلمت لغيره ممن لم يزرع الأرض ، وهو توجيه خطأ فى المعاملة . وقد اعترفت الثورة بالائتمان لهذا الزارع ، واعتبرت انتاجه ضمانا لما يصرف عليه ، وحققت بذلك ماتهدف إليه من إثبات أن الزارع مواطن صالح كريم الخلق جاد فى المعاملة .

وقد بدىء فى تنفيذ نظام الائتمان الزراعى التعاونى عام ١٩٥٧ وهو يهدف إلى تأدية خدمات الزراع بالقرى عن طريق جمعياتهم التعاونية فى شتى النواحى ، وتمويل العمليات الزراعية بالإقراض المباشر ، وتقديم ماتحتاجه الحيازة من تقاوى وأسمدة ومواد لمقاومة الآفات والتسويق الزراعى والتصنيع إلى غير ذلك من خدمات زراعية وصناعية واجتماعية مختلفة ، تؤدى للزراع الحقيقيين للأرض ملاكا كانوا أو مستأجرين بضمان المحصول .

التعاون فى الاصلاح الزراعى

استغلت الثورة أولى مشروعاتها فى القطاع الريفى بإصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى أعاد توزيع ملكية الأرض ومكن الكادحين فيها من تملكها ، وكان التعاون هو النظام الأمثل لضم شمل صغار المنتفعين فى جمعيات تعاونية ترعى مصالحهم وتمكنهم من فلاحة الأرض وتدير المنشآت العامة للرى والصرف والخدمة .

ولقد تحقق عن طريق نظام التعاون فى أراضى الاصلاح الزراعى النتائج الآتيـــة : —

(أولا) الخدمة الآلية :

وذلك باستخدام الآلات الزراعية الحديثة فى جميع العمليات الزراعية بطريقة جماعية ، كما تيسر خدمة الأرض بتكاليف تقل عن الخدمة الآلية المماثلة بما يقرب من ٥٠ — ٦٠ ٪ .

(ثانيا) اصلاح الأراضى الضعيفة وتوفير الرى :

وذلك بشق الترع والمصارف وحفر الآبار الارتوازية وتحليل التربة وتزويدها بالعناصر الناقصة بما أمكن معه زراعة محاصيل جديدة مثل الأرز والكتان

(ثالثا) تنمية الثروة الحيوانية :

عن طريق التأمين على الماشية وقد بلغ عددها ١٠ آلاف ماشية ، كما أقيمت مراكز لرعاية الحيوان طبيا ، كما تم توزيع عجول للتربية على الفلاحين بالتقسيط على مدى خمس سنوات ، كما تم توزيع مليون دجاجة من الدواجن الأجنبية الممتازة فى انتاج اللحم والبيض .

(رابعا) تسويق الحاصلات :

تقوم الجمعيات بتسويق المحاصيل الرئيسية كالقطن والقمح تعاونيا وتسويق غيرها من المحاصيل . وقد بلغ ماتم تسويقه من القطن ٣٨٠ ألف قنطار باسعار تزيد عن سعر السوق بما يقرب من ٢ جنيه ، كما زادت اسعار القمح ما يقرب من ٧٠ إلى ٨٠ قرشاً فى الأردب .

(خامساً) الرعاية الاجتماعية :

قامت بتحسين أحوال أعضائها والبيئة اجتماعيا عن طريق اقامة مساكن صحية وقرى نموذجية بنواحى درين وانشاص ودميره والتوفيقية ، كما تقوم بتوزيع إعانات تبلغ فى مجموعها سنويا مايقرب من ٥٢٠ ألف جنيه على اليتامى والأرامل والمسنين كاعانات دائمة وأعانات عاجلة للمرضى والحوادث والكوارث .

ولتبيان ماأدته هذه الجمعيات من خدمات لاعضائها نذكر أن جملة خدماتها فى عام ١٩٥٨ بلغت تقريبا ١٨ مليون تحقق منها ربح بلغ مليونا و ١٦١ ألف جنيه ، وقد ارتفع مستوى المعيشة تبعا لذلك وأصبحت الجمعية التعاونية هى حجر الزاوية فى كل اصلاح فى القرية .

تطور الحركة التعاونية فى السلع الاستراتيجية

(أولا) الجمعيات التعاونية المنزلية :

يجرى فى الوقت الحالى دعم الجمعيات التعاونية المنزلية لتكون جهاز الدولة فى موازنة أسعار السلع الإستهلاكية وذلك بالعمل على تشجيع دمج الجمعيات القائمة بأن تقسم كل محافظة إلى مناطق ، وتدمج الجمعيات الموجودة داخل كل منطقة فى جمعية واحدة قوية ذات فروع، والتوسع فى انشاء الجمعيات التعاونية المنزلية بمناطق تجمع العمال وبالمصانع التى لا يوجد بها جمعيات، وبمناطق التعمير والتصنيع.

(ثانيا) الجمعية التعاونية الاتجار بالجملة :

قامت الجمعيات المنزلية والزراعية بتأسيس الجمعية التعاونية الاتجار بالجملة لتقوم بوظيفة البيع والتوريد ، أو بمعنى آخر هى السوق المركزية المتسعة للشراء من المصادر الأولى وذلك بقصد التوزيع، كما لها وظيفة الإنتاج وذلك تبعا لاحتياجات أعضائها حتى تصبح الجمعية منتجة لما توزعه وموزعة لما تنتجه ، وبذلك تتمكن من تخفيض أثمان السلع . وبدأت هذه الجمعية نشاطها فى سنة ١٩٥٤ .

(ثالثاً) الجمعية التعاونية البترولية :

وتقوم بتوريد حاجيات أعضائها من المواد البترولية لجميع الأغراض . وقد تأسست فى سنة ١٩٣٤ برأسمال قدره ٨,٩٣٦ جنيه وبلغ عدد أعضائها ١٨٥ عضواً، وزاولت أعمالها أمام المنافسة والحرب غير المشروعة من شركات البترول العالمية وفروعها ، وأخذت أعمالها تتسع فى بطء شديد حتى بلغ رأسمالها فى سنة ١٩٥١ ٢٠٩,٦٤٤ جنيه واحتياطيها ١٥١,٤٥٣ جنيهاً وجملة خدماتها مبلغ ١,٢٤٠,٧٦٢ جنيه حتى إذا جاءت الثورة وشجعت هذه الجمعية ودفعتها دفعة قوية إلى الأمام أخذت خدماتها تتزايد عاماً بعد عام منذ قيام الثورة حيث بلغ مقدار قيمة الخدمات حوالى ١٥ مليون جنيه فى سنة ١٩٥٧ وبلغ رأسمالها فى سنة ١٩٥٨ — ٣٤٣,٥٣٠ جنيه واحتياطيها ٣٦٧,٧٣٧ جنيه ، وجملة معاملاتها ٢٠ مليون جنيه ، ووصل عدد أعضائها إلى ٢٤,٠٠٥ عضواً منهم ٥٣٨ هيئة .

(رابعاً) الجمعية التعاونية للأدوية :

قامت هذه الجمعية فى سنه ١٩٤٣ فى وقت صعب فيه الإستيراد وشح الدواء وكان غرضها استيراد وتوريد وإنتاج الأدوية وإعدادها للتداول، وإجراء البحوث

العلمية ، وامتلاك واستئجار المصانع لإنتاج الأدوية ، واستغلال مناطق إنتاج الكيماويات والعقاقير والنباتات الطبية. وقدصدر قرار جمهورى يسمح للجمعيات التعاونية بفتح صيدليات بعد أن كان ذلك مقصوراً على الصيادلة ، ولا شك فى أن هذا القرار سيفتح آفاقاً جديدة أمام الجمعيات التعاونية فى ميدان الدواء .

(خامساً) الجمعيات التعاونية لبناء المساكن :

شجعت الثورة الجمعيات التعاونية لبناء المساكن بحيث يستطيع المواطن عن طريقها تملك المسكن الصالح الذى يوفر له الطمأنينة ويرفع من مستواه فى حدود تكاليف تتفق مع حالته المالية والإجتماعية. لاسيما أن القسط الشهرى الذى سيدفعه العضو لن يزيد عن الإيجار الذى كان يدفعه شهرياً .

(سادساً) الجمعيات التعاونية المدرسية :

وتهدف إلى رفع المستوى الثقافى والاجتماعى للطلبة وتعويدهم العمل الجماعى المنظم ومايتطلب من نظم ومبادىء . وإلى جانب ذلك تقوم الجمعية بأعمال مادية لأعضائها وهى توريد ما يحتاجون إليه من الكتب والأدوات والملابس بسعر مخفض، وكذلك تدبير المقاصف وتشجيع الطلبة على التوفير وقد بلغ عدد الجمعيات المدرسية ١٧٩ فى نهاية سنة ١٩٥٥ ، و ٥٠٠ فى عام ١٩٥٨ .

(سابعاً) الجمعية التعاونية لكساء الشعب :

وظهرت الحاجة إلى مؤسسة غير استغلالية لتوفير الكساء الشعبى والأزياء المختلفة التى يحتاج إليها الأفراد والهيئات ، ورغبة تحقيقا لبعض أهداف الحركة التعاونية الاستهلاكية تأسيس جمعية تعاونية للكساء الشعبى تكون مهمتها انتاج هذا الكساء وبيعه للأعضاء بالسعر المناسب كما تبيع ما فاض عن حاجة الأعضاء للأفراد والهيئات التى قد تحتاج إلى مثل هذا الفائض . وقد آلت هذه الجمعية الى المصانع التى كانت اللجنه العليا لمعونة الشتاء قد أقامتها على أحدث النظم الصناعية والإنتاجية وبلغ قيمة منشآتها وآلاتها ٦٠٠ ألف جنيه تقريباً . وقد قامت مصانع الجمعية بإنتاج الزى المدرسى وغيره من الأزياء والاحذيه الشعبيه وبلغ قيمة إنتاجها ٢٠٠ ألف جنيه كما تبلغ المقدرة الإنتاجية لهذه المصانع عشرة آلاف قطعة ملابس يومياً وألفان زوج من الأحذية الجلدية والكاوتشوك وقداشترك فى تكوين هذه الجمعية وشراء اسهمها اللجنة العليا لمعونة الشتاء واللجان الفرعية لمعونة الشتاء بالمحافظات والأقاليم والجمعيات التعاونية .